



التاريخ: 2010/2/14

العدالة الاجتماعية في فلسطين

مقدمة :

إن تطور المجتمع واستمرار وجوده تبدأ بتوفير كافة الاحتياجات الأساسية لأفراده، حيث تكون موزعه بصورة عادلة على كل شرائح المجتمع دون تمييز أو تفريق بين لون أو جنس أو عقيدة، وعندما تسعى الدول إلى تنظيم سياسات واضحة ودائمة في تطبيق كافة الحقوق والاحتياجات لأفراد المجتمع بالتساوي فلا بد أن ذلك سينعكس على كافة قطاعاته المجتمعية بصورة إيجابية يقودها نحو التحضر ومواكبة تطور المجتمعات الأخرى، ومن أهم الجوانب الأساسية لهذا التطور والتي تركز عليها كافة الدول في بناء نموها وتقدمها هي : الجانب الاقتصادي، والتعليمي، والبيئي، الصحي، والمرأة والطفل، وسيادة القانون والقضاء وغير ذلك من مجالات الحياة، وعندما تنجح الدولة في توفير هذه الخدمات المجتمعية لأفرادها وتحرص على تطبيقها على الجميع فهذا يعني أنها تسير نحو تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية والتي هي حق من حقوق الإنسان العالمية والتي نصت عليها المواثيق الدولية ودساتير الدول المحلية .

مفهوم العدالة الاجتماعية :

هي نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، تسمى أحيانا العدالة المدنية، و تصف فكرة المجتمع الذي تسود فيه العدالة في كافة مناحيه، بدلا من انحصارها في عدالة القانون فقط. بشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من خيرات المجتمع. و إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، و توفير متساوي للاحتياجات الأساسية والمساواة في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي.

أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية:

• التعليم

التعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع وخاصة للمرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان، وهذا ما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية وأكدت على ضرورة توفير التعليم لكافة أفراد المجتمع بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره .
- هذا ماجرى عليه العمل في القوانين الفلسطينية فكفل القانون الأساسي الحق في التعليم لكل مواطن وذلك في المادة (24) منه والتي نصت على :

1. التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.



- الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحلها ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.
3. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.
4. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

- قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998 والذي أكد على ان التعليم العالي حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحدده في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

- ينبغي الاشاره هنا الى وجود مشروع قانون التربية والتعليم العام في المجلس التشريعي والذي قبل بالمناقشه العامه بتاريخ 2005/10/18، و أكد على ان التعليم حق للمواطنين جميعا وان الدوله تكفل ديمقراطية التعليم من خلال تكافؤ الفرص بين الافراد ذكورا واناثا وبين مختلف البيئات وهو الزامي حتى نهاية المرحله الاساسيه ، كذلك تم التاكيد على مجانيه التعليم في جميع المدارس الحكوميه ، أكدت كذلك نص ماده 9 من مشروع القانون على كل ولي امر يتمتع عن الحاق ابنه بمؤسست التعليم الاساسي او سحبه دون سن السادسة عشر رغم كونه قادرا على مواصلة تعلمه بصفه طبيعيه يعرض نفسه الى المسائله القانونيه طبقا لاحكام هذا القانون .

-ايضا مشروع قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي والذي قبل بالمناقشه بتاريخ 2006/8/29 ، يهدف الى تقديم المنح الدراسيه الكامله او الجزئيه للطلبة المنفوقين في الثانويه العامه وتقديم القروض الميسره للطلبه غير القادرين ماديا على دفع رسومهم التعليميه.

أعداد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب البيانات الاحصائيه في الأراضي الفلسطينية وحسب المنطقه المشرفه عليها للأعوام 1999 إلى 2008

جدول رقم (1)

| العام | والمنطقه الدراسي | رياض المدارس | حكومة الأطفال | الوكالة المدارس | خاصة المدارس رياض الأطفال | المجموع |
|-----------|---------------------|-----------------|------------------|--------------------|------------------------------|------------------|
| 2000/1999 | الأراضي الفلسطينية | 586 777 | 131 | 223 085 | 55 678 | 77 271 942 942 |
| 2001/2000 | | 615 558 | 53 | 232 407 | 59 163 | 69 194 976 375 |
| 2002/2001 | | 648 361 | 1 610 | 242 241 | 56 697 | 64 896 1 013 805 |
| 2003/2002 | | 681 371 | 94 | 247 783 | 54 954 | 61 780 1 045 982 |
| 2004/2003 | | 706 187 | 104 | 251 584 | 59 672 | 70 121 1 087 668 |
| 2005/2004 | | 729 340 | 152 | 252 584 | 62 011 | 72 967 1 117 054 |
| 2006/2005 | | 749 964 | 180 | 251 118 | 66 407 | 76 962 1 144 031 |
| 2007/2006 | | 760 069 | 196 | 252 830 | 72 375 | 78 755 1 085 274 |
| 2008/2007 | | 766730 | 156 | 253116 | 78111 | 84133 1182246 |



يلاحظ من جدول

رقم (1) أن عدد

الطلبة في كافة المدارس الحكومية والوكالة والخاصة في تزايد مستمر في كل عام، كما أن أعداد الطلبة في المدارس الحكومية كان أعلى نصيب منه من مدارس الوكالة والخاصة، مما يدل على حرص الحكومة في فلسطين على توفير التعليم للمرحلة التعليمية الأساسية الأولى وجعله إلزامياً، ولكن ذلك لا يعني أن عدد المدارس تكفي لكافة أعداد الطلبة والمراحل التعليمية الثلاثة بل هناك نقص في الغرف الصفية في

كثير من المدارس الحكومية كما أن كثير من المدارس تعاني من اكتظاظ في أعداد الطلبة داخل الفصل الواحد مما يؤثر على الطلبة في تلقيهم للمعلومات .
أعداد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والجهة المشرفة، 2008/1999

جدول رقم (2)

| المجموع | خاصة | حكومة وكالة | | | المنطقة والعام الدراسي | |
|---------|------------------|-------------|------------------|------------------|------------------------|-----------|
| | مدارس رياض اطفال | مدارس اطفال | مدارس رياض اطفال | مدارس رياض اطفال | الاراضي الفلسطينية | |
| 2 610 | 840 | 214 | 264 | 3 | 1 289 | 2000/1999 |
| 2 646 | 810 | 228 | 263 | 1 | 1 344 | 2001/2000 |
| 2 724 | 789 | 239 | 264 | 17 | 1 415 | 2002/2001 |
| 2 764 | 756 | 244 | 269 | 2 | 1 493 | 2003/2002 |
| 2 956 | 845 | 257 | 272 | 2 | 1 580 | 2004/2003 |
| 3 093 | 898 | 258 | 273 | 3 | 1 661 | 2005/2004 |
| 3 212 | 931 | 272 | 279 | 4 | 1 726 | 2006/2005 |
| 3 282 | 941 | 276 | 286 | | 4 1 775 | 2007/2006 |
| 3 402 | 969 | 288 | 309 | | 3 1 833 | 2008/2007 |

حسب جدول رقم (2) تبين أن هناك زيادة ملحوظة في عدد المدارس الحكومية في كل عام، وكذلك زيادة في عدد مدارس وكالة الغوث، وزيادة ملحوظة في كل عام في عدد المدارس الخاصة، ومن الملاحظ أن المدارس التي تشرف عليها الحكومة ذات العدد الأكبر ، ثم جاءت في المرتبة الثانية المدارس التابعة لوكالة الغوث، ثم المدارس الخاصة، مما يدل على حرص الحكومة على توفير تعليم لجميع أفراد المجتمع دون أن يكون مكلفاً لأفراد وجعله إلزامياً للجميع، أما بالنسبة لرياض الأطفال فيلاحظ أن عدد رياض الأطفال الخاصة أكثر بكثير وفي زيادة مستمرة كل عام مقارنة مع رياض الأطفال التي تشرف عليها الحكومة وهي في تناقص، مما يدل على عدم اهتمام الحكومة بصورة كافية على توفير الإهتمام بمرحلة الطفولة من ناحية التعليم.



• الصحة
توفير

الخدمات الصحية لجميع أفراد المجتمع حق أساسي من حقوق الإنسان، وحرمان الإنسان من أن ينال العلاج المناسب لحالته المرضية أو الخدمات الصحية الكافية يدل على عدم تطور المجتمع وتحضره وإلى سيادة الفوضى والظلم بين أنظمتها، ويمكن ان يتم تقديم الخدمات الصحية بعدة وسائل وطرق إما من خلال توفير المستشفيات المتخصصة والأطباء المتخصصين في كافة الأمراض والمجالات، أو بتوفير العلاج المجاني من خلال التأمين الصحي الحكومي، أو غير ذلك من الخدمات الصحية الضرورية التي تبدأ من مرحلة الحمل عند المرأة وتنتهي بمرحلة الشيخوخة.

نبين فيما يلي الوضع الصحي في فلسطين من الجانب القانوني والجانب التطبيقي من خلال الإحصائيات المتوفرة عند دائرة الإحصاء حول الوضع الصحي في فلسطين .

- لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضا قانوني مسبق، كما لا يجوز إخضاع أحد للفحص الطبي أو للعلاج أو لعملية جراحية إلا بموجب قانون. ينظم القانون أحكام نقل الأعضاء وغيرها من مستجدات التقدم العلمي للأغراض الإنسانية المشروعة نص المادة (16) من القانون الاساسي .

- اهتم المشرع بصره المواطن وعالج كافة الامور التي تتعلق به و بصحته من خلال قانون الصحة العامه رقم 20 لسنة 2004 ، فاهتم بمكافحة الامراض المعدية وغير المعدية وكيفية اتخاذ التدابير الوقائية ، كذلك مراقبه الاغذية وسلامتها و الصحة المهنية ، و المكاره الصحية التي تؤثر سلبا على الصحة العامه او تهدد صحة البيئه .

- يوجد نظام للتأمين الصحي الحكومي رقم 113 لسنة 2004 والذي يتم بموجبه الحق في الحصول على الخدمات الصحية المجانية للمستفيدين من هذا النظام.

عدد المستشفيات وأسرّة المستشفيات، والأسرة لكل 1000 مواطن في الأراضي الفلسطينية 1996-2008
جدول رقم (3)

| البيان | منتصف عام | | | | | | | | | | | |
|--------------------|-----------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| الأراضي الفلسطينية | 43 | 54 | 57 | 65 | 70 | 72 | 73 | 74 | 76 | 78 | 77 | 76 |
| عدد المستشفيات | 43 | 54 | 57 | 65 | 70 | 72 | 73 | 74 | 76 | 78 | 77 | 76 |



| | | | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------------------|
| 4,929 | 5,067 | 5,346 | 5,007 | 5,108 | 4,963 | 5,000 | 4,522 | 4,555 | 3,850 | 3,771 | 3,179 | عدد الأسرة |
| 1.3 | 1.3 | 1.4 | 1.3 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.3 | 1.3 | 1.2 | الأسرة لكل 1000 مواطن |

يلاحظ من جدول رقم (3) أن هناك زيادة قليلة في عدد المستشفيات والأسرة في الأراضي الفلسطينية، ويلاحظ أن عام 2008 يوجد هنالك نقص في عدد المستشفيات والأسرة بدل الزيادة فيها عن العام السابق، ويلاحظ أن كل 1000 مواطن يتوفر لهم سرير واحد فقط مما يدل على سوء الخدمات الصحية المتوفرة للمواطنين وعدم تكافئها مع عدد المواطنين في الأراضي الفلسطينية .

نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية المؤمنين صحيا حسب نوع التامين الصحي وبعض المؤشرات المختارة،
2004-2000

جدول رقم (4)

| نوع التامين الصحي | | | | | | | | | | | | | | | المؤشر |
|-------------------|------|------|---------------|------|------|-------|------|------|-------|------|------|-------|------|------|--------|
| خاص* | | | شؤون اجتماعية | | | وكالة | | | عسكري | | | حكومي | | | |
| 2004 | 2002 | 2000 | 2004 | 2002 | 2000 | 2004 | 2002 | 2000 | 2004 | 2002 | 2000 | 2004 | 2002 | 2000 | |
| | | | | | | | | | | | | | | | العمر |
| 6.7 | 10.1 | 9.9 | 1.2 | 1.7 | 2.1 | 35.6 | 11.1 | 15.8 | 5.8 | 2.3 | 4.4 | 51.5 | 50 | 23.7 | 4-0 |
| 7.5 | 8.7 | 10.4 | 2.4 | 2.1 | 3.8 | 34.2 | 12.1 | 15 | 4 | 1.2 | 2.6 | 55.4 | 52.1 | 32.2 | 14-5 |
| 7.6 | 9.2 | 10.8 | 2.1 | 2.3 | 2.9 | 31.8 | 12.7 | 15.5 | 3.9 | 3.9 | 3.8 | 47.6 | 41.9 | 22 | 29-15 |
| 9.5 | 11 | 12.7 | 2.1 | 1.5 | 2.6 | 32.1 | 11 | 14.2 | 4.5 | 2.4 | 3.5 | 50.5 | 49.8 | 29.5 | 39-30 |
| 10 | 11.9 | 12.4 | 3 | 2.9 | 4.4 | 30.2 | 10.2 | 13.8 | 2.7 | 1.1 | 2.1 | 53.9 | 50.5 | 32.9 | 49-40 |
| 8 | 5.3 | 12.8 | 5.1 | 6.4 | 5.2 | 30 | 12.8 | 10.9 | 2.3 | 2.2 | 3.4 | 53.1 | 49.8 | 35.7 | +50 |



| | | | | | | | | | | | | | | الجنس | |
|-----|-----|------|-----|-----|-----|------|------|------|-----|-----|-----|------|------|-------|---------|
| 7.9 | 10 | 11.1 | 2.1 | 2 | 2.9 | 33.2 | 11.6 | 15 | 4.1 | 2.5 | 3.6 | 51.5 | 47.4 | 27.2 | ذكور |
| 7.7 | 9.2 | 11 | 2.6 | 2.3 | 3.6 | 32.6 | 11.7 | 14.6 | 4.1 | 2.4 | 3.2 | 52.1 | 49.4 | 28.6 | إناث |
| 7.8 | 9.6 | 11 | 2.3 | 2.3 | 3.3 | 32.9 | 11.6 | 14.8 | 4.1 | 2.4 | 3.4 | 51.8 | 48.4 | 27.9 | المجموع |

*: يشمل التأمين الإسرائيلي

يلاحظ من الجدول (4) أن نسبة الأفراد المؤمنين صحياً تأميناً حكومياً هي الأكبر وهي في تزايد في كل عام، ثم يأتي تأمين وكالة الغوث بالدرجة الثانية لدى المواطنين، ثم التأمين الخاص، ثم تبعه في المرتبة التأمين العسكري، وكان تأمين الشؤون الاجتماعية هو الأقل لدى المواطنين، مما يدل ذلك على أن الحكومة تعمل بقدر

استطاعتها على أن يتم توفير التأمين الصحي الحكومي لأكبر عدد من المواطنين أو لعل ذلك يعود لنسبة الموظفين الحكوميين العالية بين المواطنين والتي تلزم الموظف على التأمين الصحي، أما وكالة الغوث فهي توفر فقط التأمين للاجئين الفلسطينيين ولا تغطي كافة العلاجات المطلوبة للمريض، والتأمين الخاص لا يقدر عليه إلا فئة الأفراد أصحاب الدخل المرتفع نوعاً ما أو موظفين القطاع الخاص، أما التأمين الاجتماعي فهو يعطى لبعض الحالات الاجتماعية الفقيرة أو الأرامل والأيتام .

• رعاية الأمومة والطفولة

الاهتمام بالمرأة وقضاياها هو اهتمام بالمجتمع كاملاً فهي التي تنتج أفراد المجتمع ومن تقوم على تربيتهم ورعايتهم ليكونوا أفراداً صالحين لخدمة مجتمعهم، وعندما يهتم المجتمع بتقديم خدمات الرعاية للمرأة وطفلها وتوفير راحتها النفسية والفكرية، وتكون مشاركة إلى جانب الرجل في بناء مجتمعها فإن ذلك سيعزز من تقيمتها لذاتها ونظرتها لنفسها ويعزز لديها حب العطاء والإقبال على الحياة مما يسهل عليها مهماتها في تادية واجباتها ومن أهم أولوياتها اهتمامها بأطفالها وأسررتها، ومن أولى ما يجب على الحكومات أن تعمل على توفيره للمرأة التعليم والثقافة، الصحة وغيرها من الأمور .

-رأعت القوانين الفلسطينية وضعه المراه وعملت على مبدا عدم التمييز بين الرجل والمرآه في كافة المجالات وهذا ما اكدته المادة 9 من القانون الاساسي .

-ايضا اكد القانون الأساسي على ان رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني (المادة 29) ، وللأطفال الحق في:

1. الحماية والرعاية الشاملة.
2. أن لا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم.
3. الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية.
4. يحرم القانون تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسيتين من قبل ذويهم.
5. أن يفصلوا إذا حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية عن البالغين وأن يعاملوا بطريقة تستهدف إصلاحهم وتتناسب مع أعمارهم.



- قانون الصحة العامه رقم 20 لسنة 2004 عمل على اعطاء الاولويه لرعاية صحة المرأة والطفل واعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الانمائيه للسلطة الوطنية ، كذلك توفير الخدمات الوقائية و التشخيصية و العلاجية و التأهيلية المتعلقة بصحة الام و الطفل ، والعمل على وضع برامج التطعيم الوقائية المجانية للمواليد و الاطفال و الحوامل . كذلك اعداد برامج الارشاد و التثقيف الصحي و البيئي عبر دائرة الصحة المدرسية لتقديمها في الروضات و المدارس و الجامعات .

- قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004 و الذي عمل على حماية الطفل و افراد نصوص خاصه به وفق البرامج التي تضعها الدولة و اكد على وجود حقوق اساسيه للطفل مثل الحق في الحياه و الامان و الحق في حرية الراي و التعبير و الحق في احترام شخصيته القانونية بما في ذلك الحصول على اسم له منذ الولاده و الحق في الجنسية كذلك الحقوق الاسريه و الحقوق الصحيه و الحقوق الاجتماعية و الحقوق الثقافية و الحقوق التعليمية و الحق في الحماية .

- قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 قد افرد بابا خاصا بتنظيم عمل النساء و ما هي الاعمال الخطره التي لا يجوز تشغيل المراه بها ، و اكد على حقها في اجازة الامومه و فرض عقوبات على من يعمل على فصل المرأة بسبب مطالبتها باجازة الامومه او خرق اي حق لحقوق المرأة بموجب قانون العمل كذلك حظر القانون تشغيل الاطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر و افرد بابا خاصا بتنظيم عمل الاحداث و ماهية الاعمال التي لا يجوز تشغيلهم بها .

و نبين حسب الإحصائيات التالية وضع المراه في فلسطين من النواحي الصحيحة و الأسرية و مدى مشاركتها في صنع القرار .

صحة المرأة : جدول رقم (5)

| السنة | | | | المؤشر |
|-------|------|------|------|---|
| 2006 | 2004 | 2000 | 1996 | |
| 98.8 | 96.5 | 95.6 | 92.9 | نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل |
| 30.0 | 34.2 | 26.3 | 19.7 | نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة |
| 96.6 | 96.4 | 94.8 | 89.0 | الولادات التي تمت في مؤسسات صحية |

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن نسبة الاهتمام بالرعاية الصحية لدى المراه الحامل عالية و هي في ارتفاع في كل عام، و هذا يدل على مدى التوعية و التثقيف الصحي للمراه الحامل من قبل مراكز رعاية الأمومة و الطفولة، أما نسبة من يتلقين الرعاية بعد الولادة فهي قليلة بالنسبة لما قبل الولادة و هذا يدل إما على عدم توفر الخدمات الصحية اللازمة لما بعد الولادة أو بسبب عدم الوعي لدى المرأة بضرورة المتابعة لما بعد الولادة، أو بسبب عدم حاجة كثير من النساء لرعاية صحية لما بعد الولادة، كما يلاحظ أن نسبة الولادة في مؤسسات صحية عالية و في تزايد كل عام مما يدل على أن أغلب الأسر الفلسطينية تلجأ إلى مراكز صحيحة و مستشفيات للولادة و ليس في المنازل كما كان سابقا و هذا يوفر للمرأة الحامل الرعاية السريعة و الملائمة لحالتها في أسرع وقت مما يحول دون تعرضها لمخاطر صحية تؤدي لضرر عليها أو على مولودها .

العنف ضد المرأة :



نسبة النساء اللواتي
سبق لهن الزواج

وتعرضن لأحد أنواع العنف من قبل الزوج حسب المنطقة ونوع التجمع ونوع العنف خلال الفترة التي سبقت
العام 2005

جدول رقم (6)

| المنطقة ونوع التجمع | العنف النفسي | العنف الجسدي | العنف الجنسي |
|---------------------|--------------|--------------|--------------|
| المنطقة | | | |
| الأراضي الفلسطينية | 66.1 | 33.9 | 15.5 |
| الضفة الغربية | 73.5 | 35.1 | 16.8 |
| قطاع غزة | 53.4 | 31.7 | 13.1 |
| نوع التجمع | | | |
| حضر | 68.0 | 34.4 | 16.7 |
| ريف | 70.0 | 34.2 | 14.8 |
| مخيم | 53.2 | 31.5 | 12.1 |

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن هناك نسبة عالية للعنف النفسي التي تتعرض له المرأة من قبل الرجل في الأراضي الفلسطينية، وكانت الضفة الغربية نسبتها أعلى من قطاع غزة، ثم جاء العنف الجسدي ثم العنف الجنسي وكانت الضفة الغربية تحظى بنسبة أكبر فيها من كافة أنواع العنف على المرأة من قطاع غزة، ومن الملاحظ أن العنف النفسي في الريف كان أعلى منه في الحضر والمخيم، أما العنف الجسدي فكانت نسبته متقاربة بين جميع أنواع التجمع ولكن المخيم كانت نسبته أقل، أما العنف الجنسي يلاحظ ارتفاعه في المدن عن الريف والمخيم وذلك لطبيعة الحياة الاجتماعية المختلفة او زيادة توفر أماكن وفرص العمل وإلتقاء الجنسين أكثر عنه من الريف والمخيم، وكذلك إرتفاع نسبة الساكن والاكنتاظ في الأماكن العامة .

نسبة النساء غير المتزوجات (18 سنة فأكثر) واللواتي يسكن مع الأسرة وتعرضن لأحد أنواع العنف من قبل أحد أفراد الأسرة على الأقل لمرة واحدة حسب نوع العنف والمنطقة خلال العام 2005

جدول رقم (7)

| نوع العنف | المنطقة ونوع التجمع |
|--------------|---------------------|
| العنف النفسي | |
| العنف الجسدي | |
| | المنطقة |
| | الأراضي الفلسطينية |
| 25.0 | 52.7 |



| | | |
|------|------|---------------|
| 25.4 | 55.6 | الضفة الغربية |
| 24.1 | 46.9 | قطاع غزة |
| | | نوع التجمع |
| 24.0 | 55.0 | حضر |
| 26.6 | 48.9 | ريف |
| 25.5 | 50.3 | مخيم |

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة النساء الغير متزوجات وتعرضن للعنف النفسي أعلى بكثير من العنف الجسدي ومن الملاحظ أنها في الضفة الغربية أعلى من في قطاع غزة، وفي الحضر أكثر من الريف والمخيم مما يدل على أن المرأة ما زالت تعاني من الناحية النفسية وعدم اكتراث الأهل أو الزوج لراحتها وخاصة عند زيادة الضغوطات عليها بالعمل خارج البيت وداخله .

القوى العاملة للمرأة :

جدول رقم (8)

| المؤشرات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| نسبة النساء المشاركة في القوى العاملة | 12.7 | 10.3 | 10.4 | 12.8 | 13.5 | 13.4 | 14.5 | 15.7 | 15.2 |
| نسبة النساء العاملات في الزراعة والصيد والحراجة | 34.6 | 26.0 | 29.9 | 33.7 | 33.7 | 32.5 | 34.3 | 36.0 | 27.5 |
| نسبة النساء العاملات في الخدمات والفروع الأخرى | 45.9 | 55.0 | 54.3 | 49.9 | 50.2 | 50.2 | 48.7 | 46.2 | 55.2 |
| معدل البطالة بين النساء | 12.3 | 14.0 | 17.1 | 18.6 | 20.1 | 22.3 | 20.5 | 19.0 | 23.8 |
| معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في جميع المناطق * | | | | | | | | | |
| ذكور | 80.1 | 75.8 | 76.2 | 76.0 | 77.0 | 79.8 | 85.3 | 85.6 | 94.1 |
| إناث | 55.5 | 57.0 | 62.3 | 63.1 | 64.3 | 67.9 | 72.2 | 72.2 | 76.6 |

*الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات



يلاحظ من الجدول

رقم (8) أن أعلى

نسبة كانت للنساء العاملات في الخدمات المختلفة ولكن من الملاحظ أنها مختلفة في كل عام إما بالزيادة أو النقصان، ثم النساء العاملات في الزراعة والصيد حيث كانت نسبتها الثانية في عمل المرأة وهي نسبة غير ثابتة حيث أنها إما ترتفع أو تنخفض في كل عام، أما نسبة المشاركات في القوى العاملة فكانت النسبة الأقل ولكن هناك إرتفاع مستمر في كل عام في هذه المهن مما يدل على أن المرأة بدأت تتوجه للعمل كعامله في إحدى الشركات أو المصانع بدل من العمل بالزراعة أو الصيد، وذلك يعود إما لعدم توفر الأرض الزراعية وتغيير مفاهيم المجتمع حول الإهتمام بالأرض والزراعة أو بسبب عدم توفر الوظائف الحكومية أو مؤسسات خاصة بسبب عدم توفر المؤهل العلمي المناسب لديها أو عدم الحاجة لموظفين إضافيين، وبسبب الظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة دفع المرأة للعمل في أماكن أخرى مثل المصانع والشركات رغم صعوبة العمل فيها وحاجتها لبذل المجهود الجسدي الأكبر مما يؤثر على صحتها النفسية والجسدية . ويلاحظ أن مستوى نسبة البطالة عند النساء تتزايد في كل عام وهي نسبة غير قليلة وذلك يعود إما لصعوبة توفر فرص للعمل بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة، كما يلاحظ أن معدل الأجر اليومي للمرأة مقابل الرجل منخفض نوعاً ما رغم أن كثير من النساء يعملن بنفس الظروف ونفس المجهود ولكنها لا تحظى بفرصة الحصول على نفس الراتب .

أما مرحلة الطفولة من أهم المراحل العمرية التي يجب أن يهتم بها المجتمع ويوفر لها كافة الخدمات الخاصة برعايته حتى ينمو نمواً سليماً ليكون فرداً صالحاً في مجتمعه وأسرته، ومن أولى الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل تبدأ من خلال أسرته والدية ثم توفر التعليم والصحة وغير ذلك من أمور ضرورية وإحتياجات أساسية تنعكس على تطور شخصيته ونظرة لمستقبله، ولكن للأسف في كثير من المجتمعات يحرم الطفل من أهم حقوق بأن يحظى بحياه كريمة وسليمة فيعرض لأنواع من العنف أو الإضطهاد والإستغلال ولا تراعي الحكومات أي مسؤولية إتجاه حماية الطفل مما يعرضه لكثير من المخاطر والاضطرابات التي تؤدي إما لانحرافه أو معاناته المستمرة ، ومن أهم ما يتعرض له الطفل هو مسألة العمالة وإستغلال الأيدي الصغيرة بأسعار رخيصة وحرمان للحقوق الإنسانية . ونبين في الإحصائيات التالية وضع الطفل الفلسطيني في سوق العمل ومستوى إستغلال في مهن مختلفة .

جدول رقم (11)

Percentage Distribution of Employed Children (10-17 years) by Economic Activity and Region, 2008

| Economic Activity | West Bank | Gaza Strip | Palestinian Territory |
|-------------------|-----------|------------|-----------------------|
|-------------------|-----------|------------|-----------------------|



| | | | |
|---------------------------------------|------|------|------|
| Agricultural, hunting & forestry | 49.7 | 17.1 | 45.5 |
| Quarries & recycling industries | 14.9 | 5.8 | 13.8 |
| Construction work | 8.5 | 0.5 | 7.5 |
| Trade & restaurants & Hotels | 23.8 | 69.5 | 29.6 |
| Transportation and telecommunications | 0.6 | 3.3 | 0.9 |
| Services & other branches | 2.5 | 3.8 | 2.7 |
| Total | 100 | 100 | 100 |

يلاحظ من جدول رقم (11) أن نسبة الأطفال العاملين في مجال الزراعة والصيد في كافة الأراضي الفلسطينية هي الأعلى، ثم تليها نسبة الأطفال العاملين في مجال التجارة والمطاعم والفنادق، ثم في صناعة الحجر والمحاجر، ثم في أعمال البناء، ثم أعمال في الخدمات والمؤسسات، وأقل نسبة عمل لدى الأطفال كانت في مجال المواصلات والاتصالات، هذا يدل على أن الأطفال يعملون في مجالات عمل شاقة ولا تتناسب مع نموهم الجسدي والنفسي، وأن هناك إستغلال لأطفال في الأعمال الشاقة مع تكاليف رخيصه مما سينعكس على نظرهم المستقبلية للحياة وخاصة من الناحية المهنية .

جدول رقم (12)

Percentage Distribution of Children Aged (10-17 years) by School Attendance, Work Status, Region and Sex, 2008

| Region and Sex | Attending school | | | Not-attending school | | |
|-----------------------|------------------|--------------|-------|----------------------|--------------|-------|
| | Employed | Not Employed | Total | Employed | Not Employed | Total |
| Palestinian Territory | 2.4 | 97.6 | 100 | 25.6 | 74.4 | 100 |
| West Bank | 3.5 | 96.5 | 100 | 31.5 | 68.5 | 100 |
| Gaza Strip | 0.6 | 99.4 | 100 | 12.9 | 87.1 | 100 |
| Sex | | | | | | |



| | | | | | | |
|---------|-----|------|-----|------|------|-----|
| Males | 4 | 96 | 100 | 34.5 | 65.5 | 100 |
| Females | 0.8 | 99.2 | 100 | 5.6 | 94.4 | 100 |

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن نسبة الأطفال الذين يذهبون للمدرسة ويعملون 2.4% مقابل الأطفال الذين لا يذهبون للمدرسة ويعملون فنسبتهم 25.6% مما يدل على أن الأطفال يتسربون من مدارسهم للعمل إما لظروف الأسرة القاسية أو لعدم رغبة في إكمال التعليم أو لظروف أخرى عديدة وهذه النسبة تعتبر نسبة ليست قليلة ولا يستهان بها ويجب العمل على الحد منها لدى الأطفال، كما أن هناك نسبة 74.4% أطفال تسربوا من المدارس ولا يعملون فأين يقضي هؤلاء الأطفال أوقاتهم وفي أي الأماكن يتواجدون وهل يوجد مؤسسات لاحتوائهم وإعادة تأهيلهم في المجتمع

• البيئة

المحافظة على البيئة ونظافة الأماكن العامة من الضرورات المهمة التي تعكس مدى وعي المواطن ووعي الحكومات في تنقيف مواطنيها على المحافظة على البيئة بصورة دائمة، لأن ذلك يعود بالمنافع الكبيرة على تطور المجتمع وتحضره، وحمايته من الكوارث التي من الممكن أن تلحق به نتيجة الإهمال بالنسبة لفلسطين هناك عوامل عديدة تؤثر على البيئة وتكون خارج نطاق سيطرة السلطة والمسؤولين الفلسطينيين وذلك نتيجة الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية وسيطرتها على مواردها وتحكمها في بيئتها.

- البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية، هذا ما نصت عليه المادة (33) من القانون الاساسي .

- يعتبر قانون البيئه رقم 7 لسنة 1999 من اولى القوانين التي اقرها المجلس التشريعي، و يهدف الى حماية البيئة من التلوث بكافة صورته وأشكاله كذلك حماية الصحة العامة والرفاهة الاجتماعي والعمل على ادخال اسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيويه بما يراعي حق الاجيال القادمة، و حماية المناطق ذات الحساسية البيئية وتحسين المناطق التي تضررت من الناحية البيئية . وسوف نتطرق هنا لبعض المؤشرات المهمة والتي يستطيع المواطن أو الحكومة توفيرها لأجل المحافظة على بيئة سليمة لبناء مجتمع نظيف.



مؤشرات مختارة للبيئة المنزلية في الأراضي الفلسطينية، 1999، 2003، 2004، 2005، 2006، 2008، 2009

| 2009 | 2008 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 1999 | المؤشر |
|------|------|------|------|------|------|------|-----------------------------------|
| | | | | | | | التوزيع النسبي للأسر حسب: |
| 88.4 | 88.2 | 88.6 | 90.5 | 89.2 | 86.5 | 84.8 | وجود شبكة مياه عامة |
| | | | | | | | جودة المياه المنزلية |
| 48.1 | 45.6 | 50.6 | 54.0 | 63.0 | 56.7 | 67.5 | جيدة |
| 23.7 | 30.3 | 26.3 | 32.8 | 27.5 | 32.3 | 29.0 | متوسطة |
| 28.2 | 24.1 | 23.1 | 13.2 | 9.5 | 11.0 | 3.5 | سيئة |
| | | | | | | | مكونات النفايات الصلبة (المنزلية) |
| 14.8 | 19.5 | 10.8 | 16.5 | 13.3 | 11.4 | 15.9 | حفاضات أطفال |
| 81.9 | 75.1 | 86.0 | 81.3 | 82.6 | 84.0 | 78.2 | مخلفات طعام |
| 2.2 | 4.6 | 2.7 | 1.8 | 2.6 | 0.1 | 3.1 | ورق وكرتون |
| 1.1 | 0.8 | 0.1 | 0.4 | 0.0 | 3.0 | 1.3 | أخرى |
| | | | | | | | طريقة التخلص من المياه العادمة |
| 52.1 | 45.5 | 45.3 | 44.7 | 42.9 | 43.6 | 39.3 | شبكة صرف صحي |
| 47.2 | 53.7 | 54.0 | 51.9 | 56.1 | 55.2 | 59.5 | حفرة امتصاصية أو صماء |
| 0.7 | 0.8 | 0.7 | 3.4 | 1.0 | 1.2 | 1.2 | أخرى |
| | | | | | | | التعرض للضجيج |
| 71.1 | 67.7 | 71.5 | 67.9 | 79.6 | 72.5 | 72.8 | نادراً ما يوجد أو لا يوجد ضجيج |
| 5.5 | 9.4 | 8.0 | 8.3 | 5.2 | 10.0 | 11.7 | أحياناً |
| 23.4 | 22.9 | 20.5 | 23.8 | 15.2 | 17.5 | 15.5 | غالباً |
| | | | | | | | التعرض للروائح |
| 76.4 | 76.6 | 73.6 | 74.6 | 79.6 | 69.3 | 75.2 | نادراً ما يوجد أو لا يوجد روائح |
| 8.3 | 12.3 | 11.0 | 9.6 | 10.3 | 14.8 | 14.3 | أحياناً |
| 15.3 | 11.1 | 15.4 | 15.8 | 10.1 | 15.9 | 10.5 | غالباً |



من الملاحظ من

الجدول رقم (9) أن نسبة توفر شبكة مياه عامة لكافة الأسر في الأراضي الفلسطينية ليست كافية ، وأن نسبة إرتفاع توفرها كل عام ليست بالشئ الملحوظ مما يدل على أن هناك أماكن وأسر فلسطينية ما زالت محرومة من توفر المياه الصالحة إلى منازلها من خلال شبكة المياه العامه، كما أن نسبة جودة المياه المنزلية الجيدة كانت في عام 1999 أفضل من الأعوام اللاحقة حيث ظهرت في عام 2009 في نسبة قليلة ومنخفضة عما كان عليه للأعوام السابقة، ويلاحظ هناك إرتفاع في نسبة المياه السيئة وصلت لنسبة 28% وهي نسبة غير قليلة ولا يجب الإستهانة بها وذلك لخطورة تطور الأمر وحدوث أمراض ومضاعفات على المواطنين لا تحمد عقبها . أما بالنسبة للمخالفات الصلبة فمخلفات الطعام كانت النسبة الأعلى عن غيرها من المخلفات مما يدل على ضرورة توفر حاويات لتلك المخلفات قربه من منازل المواطنين بصورة مكثفة لكثرة تلك المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة . أما التخلص من المياه العادمة فكانت وجود حفرة إمتصاية بداية الأعوام هي الأعلى ثم بدأت تنخفض في كل عام حتى وصلت في عام 2009 نسبة توفر شبكة صرف صحي هي الأعلى ولكن نسبة الفرق بينهما ليس بالفارق الكبير مما يدل على معاناة المواطنين من مشكلة الصرف الصحي من الأراضي الفلسطينية، بالنسبة للضجيج كانت نسبة عدم توفره هي الأعلى أما إمكانية توفره أحيانا فقد أظهرت نسبة ليست بالقليلة مما يدل على عدم وعي المواطنين أو المصانع والمؤسسات بعدم إزعاج الآخرين وحق المواطن في الراحة والهدوء في الحياة، أما بالنسبة للروائح الكريهة او غيرها فيلاحظ أن النسبة الأعلى لعدم توفرها ولكن أيضا هناك معاناه ليست قليلة بتوفر روائح أحيانا لبعض يعاني منها المواطنين مما تتغص عليهم الحياه الهادئة والصحية التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن كحق من حقوقه .

التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة التي تقوم بالتخلص من النفايات والنشاط الاقتصادي، 2009

جدول رقم (10)

| الجهة التي تقوم بالتخلص من النفايات | | | | | | | النشاط الاقتصادي |
|-------------------------------------|------|-------------|-------------|-----------|------------|---------------|---------------------------|
| المجموع | أخرى | بلدية القدس | وكالة الغوث | متعهد خاص | سلطة محلية | المنشأة نفسها | |
| 100 | 0.2 | 4.3 | 2.9 | 0.3 | 86.3 | 6.0 | الأراضي الفلسطينية |
| 100 | 1.0 | 2.6 | 1.8 | 0.3 | 80.4 | 13.9 | الأنشطة الصناعية |
| 100 | 0.0 | 0.0 | 1.5 | 0.1 | 89.4 | 9.0 | الإنشآت |
| 100 | 0.0 | 5.1 | 2.8 | 0.0 | 88.2 | 3.9 | تجارة الجملة والتجزئة |
| 100 | 0.0 | 6.1 | 0.3 | 0.0 | 83.6 | 10.0 | الفنادق والمطاعم |
| 100 | 0.0 | 5.1 | 2.6 | 0.4 | 86.9 | 5.0 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 100 | 0.0 | 5.4 | 1.3 | 1.7 | 82.9 | 8.7 | الأنشطة العقارية |



| | | | | | | والايجارية |
|-----|-----|-----|-----|-----|------|------------|
| 100 | 0.0 | 2.5 | 6.5 | 0.0 | 86.8 | 4.2 |
| 100 | 0.0 | 5.5 | 3.4 | 1.1 | 88.0 | 2.0 |
| 100 | 0.1 | 2.2 | 6.3 | 0.8 | 87.0 | 3.6 |

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن السلطة حصلت على النسبة الأعلى في التخلص من النفايات الصادرة عن كافة المنشآت ثم جاءت المنشأة نفسها بنسبة أقل بكثير عن السلطة، ثم البلديات، وكانت نسبة المتعهد الخاص أقل بقليل، مما يدل أن الاعتماد الأكبر في التخلص من النفايات سواء للمواطن او المؤسسات يعتمد على السلطة مما يدعو إلى زيادة الخدمات والحاويات وغير ذلك للمساهمة في بيئة نظيفة وصحية تحمي المواطن من انتشار الأمراض والجراثيم .

• الفقر

واقع الفقر في أي بلد له أهمية خاصة في صياغة خطط وسياسات مكافحة الفقر. و تحديد خط الفقر هو ضرورة لصياغة نظام ضمان اجتماعي وطني شامل، وصياغة سياسية ضريبية عادلة وواقعية تتناسب مع توزيع الدخل واحتياجات التنمية وحقوق وواجبات المواطن. وقد عرّف الفقر من قبل بعض المؤسسات الدولية بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية. كما يعرفه البعض بعدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة. وعموماً يعتبر رصد مستويات واتجاهات الرفاه الاقتصادي للأسر الفلسطينية مقياساً محدداً للفقر في فلسطين.

لم يتطرق مشروع القانون الأساسي لموضوع الفقراء أو الفقر. ولكن تحرص الدولة في العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوازنة لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني، وذلك بما يضمن الوحدة الوطنية على أساس العدالة الاجتماعية واستقرار النظام .

ونبين في الإحصائيات التالية نسبة الفقر في فلسطين للأعوام 2003/1998 .
جدول رقم (13) نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2003/1998

| 2003 | | 2001 | | 1998 | | المتغيرات |
|--------------|-------|--------------|-------|--------------|-------|--------------------|
| الفقر المدقع | الفقر | الفقر المدقع | الفقر | الفقر المدقع | الفقر | |
| 24.3 | 35.5 | 19.5 | 27.9 | 12.5 | 20.3 | الأراضي الفلسطينية |
| 20.3 | 30.9 | 12.0 | 18.9 | 8.4 | 14.5 | الضفة الغربية |
| 32.2 | 44.7 | 35.4 | 46.7 | 21.6 | 33.0 | قطاع غزة |

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن نسبة الفقر والفقر المدقع ترتفع في كل عام عما سبقها من الأعوام، ويلاحظ أن نسبة الفقر أعلى من نسبة الفقر المدقع ولكن في 2003 كان الفارق بين نسبة الفقر والفقر المدقع ليس كبيراً مما يدل على زيادة في نسبة الفقر المدقع بين الأسر الفلسطينية، كما يلاحظ أن نسبة الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة أعلى بكثير من الضفة الغربية وذلك لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لقطاع غزة



والذي يختلف نوعاً
ما عن الضفة

الغربية، كما يعتبر أن من أهم أسباب ارتفاع نسبة الفقر هو السياسات الصهيونية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تسعى لإضعاف الإقتصاد الفلسطيني والتضييق على أية مشاريع وحرمان من إستغلال الموارد مما يدفع أغلب العائلات الفلسطينية للإعتماد على العمالة داخل الكيان الصهيوني

فيزيد من فرصة التحكم في مستوى المعيشي للأسره الفلسطينية، كما أن بناء الجدار العنصري حرم الكثير من العمال للتوجه للعمل داخل الكيان الصهيوني مما حرم الكثير منهم من توفر الدخل الشهري، كما أن ارتفاع الأسعار والغلاء على السلع وزيادة الإستهلاك والمتطلبات للأسره الفلسطينية مع عدم توفر الدخل الكافي للأسر زاد من المعاناة وارتفاع نسبة الفقر في كل عام .

• القضاء

إن سيادة القانون والعدالة في المجتمع من أهم مقومات استقراره وحماية أفرادها من انتشار الجرائم والفوضى، كما أن القضاء هو السلطة المكتملة لمقومات بناء الدولة وتحضرها، فعندما ننظر إلى أي دولة وهي تنطبق العدالة القانونية والقضائية بين أفرادها فإن ذلك يدل على حضارتها وشيوع الأمن فيها .
-القانون الاساسي اكد على مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء في المادة (9) منه "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. كذلك اكدت المادة 12 من القانون الاساسي على الحقوق الواجب اتباعها عند القبض او ايقاف شخص " يبلغ كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو إيقافه، ويجب إعلامه سريعاً بلغة يفهمها بالاتهام الموجه إليه، وأن يمكن من الاتصال بمحام، وأن يقدم للمحاكمة دون تأخير". مادة (30) من القانون الاساسي نصت على
1. التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا. 2. يحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء. 3. يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفية. و المادة (10) من القانون الاساسي كفلت حماية حقوق الإنسان واعتبرته من الحقوق الواجبة الاحترام
1. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. 2. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان. المادة (11) من القانون الاساسي نصت على الحق في الحرية الشخصية 1. الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس. 2. لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

ونبين في الإحصائيات التالية نسبة تطبيق القانون والعدالة في المحاكم النظامية والمراحل القانونية التي تمت فيها للأعوام 2004/2000

جدول رقم (14) قضايا المحاكم النظامية حسب المرحلة القانونية والمنطقة 2004-2000



| السنة | | | | | المرحلة القانونية والمنطقة |
|---------|---------|---------|---------|---------|----------------------------|
| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | |
| 114.852 | 113.544 | 112.006 | 129.612 | 130.354 | الأراضي الفلسطينية مدور |
| 101.479 | 77.735 | 51.012 | 83.989 | 153.760 | وارد |
| 216.331 | 191.279 | 163.018 | 213.601 | 284.114 | المجموع |
| 118.506 | 75.403 | 46.385 | 96.129 | 139.376 | مفصول |
| 97.825 | 115.876 | 116.633 | 117.472 | 144.738 | معلق |
| | | | | | الضفة الغربية |
| 103.138 | 103.447 | 103.260 | 119.087 | 117.852 | مدور |
| 42.919 | 34.525 | 21.888 | 44.969 | 59.585 | وارد |
| 146.057 | 137.972 | 125.148 | 164.056 | 177.437 | المجموع |
| 61.755 | 33.891 | 18.617 | 62.204 | 58.350 | مفصول |
| 84.302 | 104.081 | 106.531 | 101.852 | 119.087 | معلق |
| | | | | | قطاع غزة |
| 11.714 | 10.097 | 8.746 | 10.525 | 12.502 | مدور |
| 58.560 | 43.210 | 29.124 | 39.020 | 94.175 | وارد |
| 70.274 | 53.307 | 37.870 | 49.545 | 106.677 | المجموع |
| 56.751 | 41.512 | 27.768 | 33.925 | 81.026 | مفصول |
| 13.523 | 11.795 | 10.102 | 15.620 | 25.651 | معلق |

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن نسبة القضايا التي تم البت فيها وإنهائها قلت عما كانت عليه في السنوات السابقة ، وأن نسبة القضايا المعلقة والتي لم تنتهي أكثر ارتفاعاً رغم تناقصها في كل عام، مما يدل على صعوبة نوعاً ما في سرعة إنهاء القضايا في المحاكم، فيلاحظ أن نسبة القضايا التي ترد إلى المحاكم في كل عام تتناقص مما يدل على إما انخفاض المشكلات المجتمعية والجريمة، أو عدم الإبلاغ عن كافة المشكلات والجرائم وإيصالها إلى المحاكم وجعل السلطة في أيدي أصحاب المشكلات في إنهاء القضية مما يؤدي لانتشار الفوضى والفساد بالمجتمع، كما يلاحظ أن هناك ترحيل لقضايا كل عام للسنة اللاحقة ولكن هذه النسبة تقل بنسبة ملحوظة في كل عام مما يدل على وجود بعض التقدم في سرعة البت في القضايا في المحاكم النظامية، كما يلاحظ أن نسبة القضايا التي ترد لمحاكم الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، كما نسبة القضايا المرحلة في قطاع غزة أعلى من نسبتها بالضفة الغربية مما يدل على أن إنهاء القضايا في المحاكم في الضفة الغربية يجري بسوره أسرع من قطاع غزة، .

،، مع الاحترام ،،

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY
Palestinian Legislative Council
Legal Department



السلطة الوطنية الفلسطينية

المجلس التشريعي

الإدارة العامة للشؤون القانونية والأبحاث

اعداد

تهاني عويوي آمال ابو خديجه